رد دولة قطر حول القرار رقم 80/40 المعنون (تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار)

تؤكد دولة قطر التزامها الثابت بتعزيز تعددية الأطراف بوصفها الإطار الأنجع لمعالجة قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار، وترى أن هذين المسارين مترابطان ومتكاملان، ويشكلان ركيزة أساسية لصون السلم والأمن الدوليين، وعليه:

1. تؤكد دولة قطر أن التعددية تمثل الأساس الضروري لمعالجة التحديات الدولية المعاصرة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، وتشدد على أهمية الحفاظ على الآليات المتعددة الأطراف وتعزيز فعاليتها ومصداقيتها.

2. تشير دولة قطر إلى انضمامها إلى الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

3. تجدد دولة قطر دعمها الراسخ للمنظومة الدولية المعنية بنزع السلاح ومنع الانتشار، وتعرب عن قلقها إزاء ما شهدته هذه المنظومة في السنوات الأخيرة من تراجع في الفاعلية وتعثر في التوافق، بما يؤثر سلباً في قدرة المجتمع الدولي على التصدي للمخاطر والتهديدات المتزايدة.

4. تؤكد دولة قطر أهمية الحفاظ على مصداقية وفعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتدعو إلى تعزيز فعالية مؤتمراتها الاستعراضية وآليات متابعتها بما يفضي إلى نتائج عملية ومتوازنة.

5. كما تؤكد دولة قطر أهمية تفعيل دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بقضايا نزع السلاح، وتدعو إلى تجاوز حالة الجمود التي يشهدها منذ عقود، بما يعيد إليه قدرته على الاضطلاع بولايته التفاوضية على نحو فعال.

6. ترى دولة قطر أن التطورات المتسارعة في البيئة الأمنية الدولية، بما في ذلك تنامي التوترات الدولية وظهور التقنيات الناشئة، ومنها الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في النظم العسكرية، تستدعي حواراً دولياً مسؤولاً يفضي إلى أطر حوكمة مناسبة تضمن الاستخدام الآمن والسلمي لهذه التقنيات، وبما يتفق مع القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

7. وتؤكد دولة قطر أن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي يتطلب تقوية الصكوك والآليات ذات الصلة، وضمان عالمية الانضمام إليها، وتعزيز تنفيذ الالتزامات الناشئة عنها دون انتقائية، فضلاً عن الاستفادة من التطور العلمي والتقني في تطوير وسائل التحقق وبناء القدرات الوطنية ذات الصلة بالضمانات وعدم الانتشار.

8. كما تشدد دولة قطر على أهمية نشر الوعي العام بمفاهيم نزع السلاح وعدم الانتشار والضمانات، بما في ذلك من خلال النظم التعليمية والبرامج الأكاديمية والتدريبية، تعزيزاً لثقافة السلم والأمن والمسؤولية الدولية.

9. تؤمن دولة قطر بأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى يمثل تدبيراً مهماً لتعزيز الأمن الإقليمي والدولي، وتؤكد أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على أساس التوافق وبما يراعي الشواغل الأمنية المشروعة لجميع دول المنطقة.

10. انطلاقاً من التزامها بدعم الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال، استضافت دولة قطر الدورتين الأولى والثانية من المنتدى العربي حول الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار في عامي 2022 و2023، بالتعاون مع إدارة الحد من التسلح ونزع السلاح بجامعة الدول العربية، وبمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء والسفراء المختصين.

11. كما استضافت دولة قطر في يونيو 2024 الدورة الثالثة للمنتدى العربي حول نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح، إلى جانب الاجتماع الإقليمي غير الرسمي المعنون "مؤتمر وجهات النظر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط"، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بما يعكس التزامها المستمر بدعم الحوار والتعاون الإقليمي والدولي.

وفي الختام، تؤكد دولة قطر أن التحديات الراهنة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار تستوجب التمسك بالتعددية، واحترام الالتزامات الدولية، وتعزيز الثقة والحوار والتعاون بين الدول، بما يكفل تحقيق أمن جماعي مستدام، ويخدم أهداف السلم والأمن الدوليين.